

تاريخ التعليم في عصر محمد علي

مصادره ووثائقه

يحتل « التعليم في عصر محمد علي » المكان الأول من اصلاحات العاهل الكبير . فقد احتفل له طوال حكمه ، وبذل له الكثير من المال والفكر ، وحشد له الجهود ، ووفر له أقصى ما هيأت له أسبابه ووسائله المحدودة من عوامل النجاح والتدعيم . لهذا حرصت أكثر الكتب والبحوث التي نشرت عن عصر محمد علي ، على أن تخصص جانبا منها للحديث عن مدارس محمد علي وبعثاته والنظم التعليمية واللوائح المدرسية . . الخ ، تستوى في ذلك كتب المعاصرين أو المتأخرين ، من تلك المراجع (العامة) التي تؤرخ لمصر الحديثة أو لعصر محمد علي وحده ، أو من تلك المراجع (الخاصة) التي تؤرخ للتعليم في مصر .

وليس قصدنا هنا أن نذكر — على سبيل التعداد — مصادر تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، فقد فعلنا هذا في مكان آخر^(١) ، ولكننا نهدف الى وضع دراسة نقدية لأهم هذه المصادر مع تحليل لأهم الوثائق المنشورة وغير المنشورة .

المصادر العامة :

ولا شك أن في مقدمتها ما كتبه نفر من الموظفين الأجانب — ومن الفرنسيين خاصة — في حكومة محمد علي ، وفي الادارة التعليمية على وجه الخصوص . وفي طليعتهم الطبيب كلوت بك الذي ارتبط اسمه

(١) انظر قائمة المراجع في كتابنا « تاريخ التعليم في عهد محمد علي » .

طويلا بالتعليم الطبي في عهد محمد علي وعباس وسعيد . وقد ترجم كتابه
— لحة عامة الى مصر — الى اللغة العربية ونشر في مجلدين كبيرين .

واذا كان حديث كلوت بك عن التعليم في عهد محمد علي جاء موجزا ،
على غير ما كنا نتوقعه من مؤسس أقدم مدرسة عالية بمصر ، فان له تقارير
كثيرة أفاض فيها بالحديث عن مدرسة الطب التي أنشأها وقام على التدريس
فيها وقتا طويلا . ومن تلك التقارير التي طبعت في عهد محمد علي :
“Compte rendu des travaux de l'école de Médecine.”

وقد نشر في باريس في ١٨٣٣ .

وله تقرير قدمه للدكتور بورنج مبعوث الحكومة الانجليزية لمصر
في سنة ١٨٣٨ ونشره بورنج في تقريره عن مصر .

وفي تقارير كلوت بك عن التعليم الطبي في عهد عباس وسعيد اشارات
كثيرة الى مدرسة الطب في عهد محمد علي . ومن هذه التقارير :

1. Relation des phases parcourues par l'instruction médicale
en Egypte sous les gouvernements d'Abbas et de Said Pacha.

2. Compte rendu de la réouverture de l'école de médecine du
Caire.

3. Compte rendu de l'examen des élèves de l'école de medecine.

وأكثر تفصيلا في موضوع « التعليم في عصر محمد علي » الكتاب
الذي وضعه زميل كلوت بك ومنافسه — بل خصمه — وهو الطبيب
البيطرى هامون ، وكتابه عن عصر محمد علي من الكتب الهامة في تاريخ
ذلك العصر .

Hamont : l'Egypte sous Méhémet Ali, 2 vols. Paris. 1843.

والدكتور هامون مؤسس فن التطبيب البيطرى بمصر ، خدم طويلا
في دواوين الجهادية والزراعة والمدارس . وقد أنشأ مدرسة الطب
البيطرى ، واشترك في اللجنة التي نظمت التعليم في مصر في سنة ١٨٣٦ ،
وقد أفاض في الحديث عن المنشآت العسكرية والتعليمية التي اتصل بها

وأورد معلومات كثيرة طريفة عن المدارس وادارتها وحياة التلاميذ بها .
على أن « هامون » كان مضطرب الأعصاب ، يعتقد دائما أن الدسائس
تحاك من حوله ، فسأ رأيه في حكومة محمد علي كلها ، وامتلاء كتابه
بالنقد اللاذع ، بل بالتجريح الشديد لكل الاصلاحات التي نهض بها
محمد علي . ومن هنا ينبغي على الباحث في عصر محمد علي أن يصطنع الحذر
في تناول المعلومات المستقيضة والآراء التي امتلاء بها كتاب هامون .

أما الدكتور برون Perron الذي كان أستاذا بمدرسة الطب
ومديرا لها في سنة ١٨٤٥ فقد ترك لنا رسائل كان يرسلها لصديق له
بباريس ، وقد نشرها يعقوب أرئين باشا في سنة ١٩١١ . والدكتور برون
كان — فوق عمله الرسمي — مستشرفا يعني بالاتصال بشيوخ الأزهر
والوراقين ، ويدرس الأدب العربي في مظانه القديمة ، ولهذا جاء اهتمامه
في رسائله بهذه الناحية أكثر من اهتمامه بناحية التعليم والمدارس .

ومن العسكريين الذين عملوا في تنظيم جيش محمد علي ومؤسساته
التعليمية العسكرية الضابط الفرنسي بلانا "Planat" وقد ترك لنا
كتابا عن نهضة مصر في عهد محمد علي .

Planat : Histoire de la Régénération de l'Egypte. Paris, 1826.

وإذا كان « بلانا » قد غادر مصر مبكرا قبل أن يشهد ازدهار
النهضة التعليمية بين سنتي ١٨٣٦ و ١٨٤٠ فان المعلومات التي أوردها
عن مدرسة أركان الحرب — أو مدرسة الرجال على حد تعبير أوراق
ذلك العصر — وهي المدرسة التي أنشأها بلانا وقام بالتدريس فيها —
معلومات ثمينة .

أما الفريق الآخر من الكتاب الأجانب المعاصرين وهم الذين أقاموا
في مصر زائرين أو عملوا بها مبعوثين فانا نضع على رأسهم فيلكس منجان
F. Mengin الموظف في القنصلية الفرنسية بالقاهرة . وقد نشر ثلاثة

مجلدات في وصف حكومة محمد علي وآثارها ، حاول فيها أن تؤلف تاريخاً لمصر بين سنتي ١٧٩٨ و ١٨٣٨ ومنجان كما يبدو من كتابته يحرص على أن يكون نزيهاً ، مع ميل الى محمد علي وتقدير كريم لاصلاحاته .

ولا يقل عن منجان في هذه الناحية مورييه Mouriez بمجلداته الخمسة في تاريخ محمد علي ، وقائمة المصادر (العامة) عن عصر محمد علي زاخرة بأسماء كثيرة ، نذكر منها سانت جون وسكوت وبكلر مسكاو وغيرهم كثيرين إلا أن جانب (التعليم) في هذه المصادر (العامة) لا يعدو أن يكون أحد الجوانب التي حفل بها عصر محمد علي وصورها هؤلاء المؤلفون ، لهذا لم يلق منهم عناية خاصة .

ونستطيع أن نلحق بهذه القائمة من المصادر العامة التقرير القيم الذي وضعه دكتور بورنج عن مصر وكريت في سنة ١٨٣٨ . ولا يزال تقرير بورنج — بما حواه من وصف شامل وتقارير فرعية واحصائيات — من أهم الوثائق المنشورة لذلك العهد ، وهو لا يزال لهذا مرجعاً أساسياً لكل باحث في تاريخ مصر في عصر محمد علي . والمعلومات التي أوردها عن التعليم في هذا العصر تعد من الدرجة الأولى في الأهمية ، فقد اتصل بمدير ديوان المدارس ونظار المدارس وأساتذتها واستكتبهم التقارير وجمع الاحصائيات وخلص اللوائح .

المصادر الخاصة :

ونقصد المصادر التي تؤرخ للتعليم في عصر محمد علي أو تصف ناحية من نواحيه . وقد نشرت في عهد محمد علي تقارير ولوائح لا غنى للباحث عن الرجوع إليها . وقد ذكرنا تقارير كلوت بك عن مدرسة الطب وأشرنا الى التقارير التي قدمت للدكتور بورنج ونشرها هذا في تقريره العام . ونضيف الى ذلك التقرير أو البحث القيم الذي وصفه العالم الفرنسي Jomard جومار الذي قدم الى مصر في باريس خدمة كبيرة

بالإشراف على البعث التي كانت ترسلها من الطلاب للدراسة بفرنسا .
وقد نشر جومار هذه الدراسة الممتعة عن « المدرسة المصرية بباريس »
في الصحيفة الآسيوية

Jomard : Ecole Egyptienne de Paris (Journal Asiatique, 2e. série, II. 1828.)

وقد نشر جومار هذه الدراسة بعد أن مضى على البعثة في باريس عامان ، ذكر جومار أسماء المبعوثين وما يعرفه عن أعمارهم وجنسياتهم ودرجة ثقافتهم ونواحي اختصاصهم ونتائج امتحاناتهم ، وتنبأ لكثير منهم بالنبوغ ، نذكر منهم رفاعه رافع ومصطفى مختار وأرتين وأسطفان وغيرهم .

ومن الوثائق الهامة التي نشرت في عصر محمد علي عن التعليم في عهده اللوائح التي وضعت لتنظيم التعليم في سنة ١٨٣٦ ، وقد نشرت النسخة الفرنسية من هذه اللوائح بباريس في تاريخ غير مذكور .
وسنعود الى هذه اللوائح لنحللها بعد قليل .

وموضوع « تاريخ التعليم في مصر » من الموضوعات التي لا يمكن أن نقول انها لم تكن مطروقة ، فقد كان يستهوى من وقت لآخر الباحثين من مصريين وغير مصريين ، وطبيعى أن يكون عصر محمد علي نقطة البداية لكل مؤرخ للتعليم الحديث بمصر . على أن من الحق أن نقول ان النصيب الذي كان يبذل في هذه المؤلفات لتاريخ التعليم في عصر محمد علي ليس من القوة والعمق بما يتكافأ وأهمية هذا العصر ، وأهمية (التجديد) الذي بدأه محمد علي في مجال العلم والتعليم . ولاشك أن هذا يرجع — قبل كل شيء — الى ما كان من قلة المادة المنشورة وخاصة لوثائق ذلك العصر .

ولا شك أن مؤلف دوريك Dor عن التعليم في مصر (باريس ١٨٧٢) يقع في الطليعة من مكتبة تاريخه ، ليس من حيث السبق التاريخي فقط ،

وأنما من حيث المادة والفكرة والدراسة البيداغوجية . فادوار دور عالم سويسرى فى مسائل التربية والتعليم ، زار مصر مستشفىا فى سنة ١٨٧٣ ، ولكن « غريزة المعلم » دفعته لأن يدرس نظام التعليم فى مصر ، فجاى كتابه ثمره هذه الدراسة ، واجتذب الكتاب نظر حكومة اسماعيل الى المؤلف فأسندت اليه رياسة التفتيش . وبذلك أتيح لدور بك أن يشارك مصطفى رياض ناظر المعارف فى ذلك الوقت فى خطته الاصلاحية على أساس لأمحة رجب ١٢٨٤ التى كان قد وضعها على مبارك .

والفكرة المهيمنة على دور بك فى كتابه وتقاريره وجهوده فى الادارة التعليمية فى عهد اسماعيل ان مصر لا تملك نظاما قوميا للتعليم ، فالتعليم فى الكتابيب الأهلية القديمة أصبح لا يساير التطور الجديد ، والتعليم الحديث (الأولى) الذى أدخله محمد على غريب عن البلاد ، فينبغى أن تتجه الجهود الى اقامة نظام قومى للتعليم يستمد مقوماته من كلا النظامين التعليميين : القديم والحديث . وقد تتبع دور فى كتابه الأصول الأولى لهذين النظامين ووصف معاهد كل منهما ، ونقد أساليب التعليم المتبعة فيها . واذا كان النصيب الذى خص عصر محمد على من ناحية المعلومات جاء ضئيلا الا أنه قيم بتوجيهاته وتقدراته .

وانقضت مدة طويلة حتى نشر يعقوب أرتين باشا كتابه عن « التعليم فى مصر » بالفرنسية فى باريس فى سنة ١٨٨٩ . ولاشك فى أن أرتين باشا كان من أوائل الذين خدموا هذا الموضوع بالسبق الى الكتابة فيه فضلا عن خدمته للتعليم نفسه اذ مضى جانبا كبيرا من حياته الوظيفية وكيلا لنظارة المعارف .

حاول أرتين باشا أن يضع كتابه على أساس تاريخى بيداجوجى ، ولاشك أنه استفاد كثيرا من مؤلف دور بك فى موضوعه . درس أرتين باشا التعليم الاسلامى عامة وفى مصر خاصة ، وحاول أن يوازن

بين التعليم في العصور الوسطى في الشرق وفي الغرب ، ثم انتقل
أرتين باشا الى دراسة الأساس الآخر الذى يقوم عليه التعليم في مصر :
وهو التعليم الحديث أو التعليم « على الطريقة الأوروبية » كما يدعو
أرتين . وفي رأيه أن هذا اللون من التعليم أدخله محمد على في مصر دون
اعداد سابق ، وإنما قام على ادارة وقدرة رجل عبقرى . وفصل أرتين باشا
بعض الشئء الكلام على مجهودات حكومة محمد على لتنظيم التعليم في
سنة ١٨٣٦ ولقد كان أبوه وعمه عضوين في اللجنة التى نهضت بهذا
العمل .

ولأرتين باشا ملاحظات لها قيمتها — وان كنا لا نسلم بصحتها جميعا —
منها تعليقه على عجز حكومة محمد على عن أن تنشئء في مصر تعليما فنيا
عاليا لعدم توافر الأساتذة الأكفاء ونقص المؤلفات العربية ومنها أيضا
تقدمه للنظام الذى وضع للطلاب المصريين بباريس من حيث جمعهم في
(مدرسة مصرية) أنشئت لهم بباريس مما يحول اندماجهم في الأوساط
العربية وحذفهم لغاتهم .

وفي الملحق الثالث من كتابه أورد أرتين باشا قوائم بالمدارس
الابتدائية والتجهيزية والخصوصية التى أنشئت في عهد محمد على وسرد
تاريخ انشائها والغائها وأسماؤها نظارها ومديريها وهى معلومات نشرها
أرتين باشا للمرة الأولى ، وهى — على قيمتها — تحتاج الى ضبط كثير
في ضوء وثائق ذلك العصر .

وكلما قرب أرتين باشا في بحثه من العصر الذى عاش فيه اتسع
أمامه مجال الدرس وغرزت المادة .

ولأرتين باشا كتاب آخر ، نشره بالفرنسية والعربية في القاهرة في
سنة ١٨٩٤ وعنوانه : « القول التام في التعليم العام *Considération*
"sur l'Instruction publique" وهو كتاب — أو تقرير كبير — يشرح
حالة التعليم في مصر في ذلك الوقت ويصف العلاج لنواحي النقص القائمة

وتزدان مكتبته « تاريخ التعليم في مصر » بمؤلف شيخ المعلمين
 المرحوم أمين باشا سامى « التعليم في مصر » (القاهرة ١٩١٧) وهو
 الكتاب الذى لا يزال مرجعا أساسيا لكل باحث فى هذا الموضوع ،
 وخاصة من سنة ١٨٦٣ ، أى من الأيام الأولى من عصر اسماعيل ، وهى
 التى قربت من (جيل) أمين سامى ، فشهدا تلميذا ثم مدرسا فعصوا
 بارزا فى الادارة التعليمية ، حيث توافينا ذاكرة الباشا القوية ومذكراته
 وأوراقه ^(١) وعمله الطويل فى وثائق الدولة بالمعلومات الغزيرة فى تاريخ
 معاهد التعليم وبرامج الدراسة بها وحياة الطلاب فيها . على أنا نستدرك
 فنقول ان هذه المعلومات الغزيرة عرضت فى صورة جافة لا تنبض بالحياة .
 كما أن من المؤسف حقا أن عصر محمد على كان من (البعء) بحيث لم (يلحق)
 ذاكرة الباشا ومذكراته فجاءت معلوماته عن هذا العصر بمثابة (التمهيد)
 السريع لحديث مستفيض عن العصور التالية .

وفى ملحقات الكتاب سرد أمين باشا سامى - فيما سرد - قوائم
 بالمدارس التى أنشئت فى عهد محمد على مع بيان التطورات التى حدثت
 لها ، وهى بيانات لا تختلف كثيرا عما أورده أرتين باشا فى ملحقات
 كتابه .

ومن المؤلفات التى تعالج ناحية معينة من «تاريخ التعليم فى مصر»
 كتاب أرمنجون فى التعليم الدينى فى مصر

Arminjon : L'enseignement, la doctrine et la vie dans les
 Universités musulmanes d'Egypte. Paris, 1907.

وأرمنجون أقام بمصر وقتنا يعمل أستاذا بمدرسة الحقوق ، وقد شاقه
 منظر الطلاب فى الأزهر منكبين على الدرس ، فزار الجامع الأزهر وتحادث
 مع أساتذته وطلابه واطلع على كتبهم ووقف على أساليبهم فى الدرس
 والتدريس ووازن بين هذا كله وما يعرفه من أساليب التعليم فى الجامعات

(١) تجدطائفة من هذه الاوراق مودعة بمتحف التعليم التابع لوزارة المعارف .

الأوروبية بالعصور الوسطى ورد كل فرع من فروع التعليم الى أصوله التاريخية ، وسجل هذه الدراسة في كتابه هذا عن الجامعات الاسلامية بصر وهي الأزهر والمعاهد الدينية بالاسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط .
وإذا كان الجزء الوصفى من كتابه شائقا فان الجانب التاريخي منه جاء ضعيفا (١) . وهو في موضوعنا بالذات غير ذى عناء كبير .

ومن تلك المؤلفات الكتاب القيم الذى نشره المغفور له الأمير عمر طوسون فى سنة ١٩٣٤ عن : «البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس الأول وسعيد» . وقد ذكر سموه أنه اعتمد فى بحوثه على دفاتر دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، ولكنه أثر ألا يذكر شيئا عن تلك الدفاتر من حيث النوع أو الرقم . ولا شك فى قيمة المعلومات التى سردها سموه عن أعضاء البعثات وتقصى تاريخ حياتهم بقدر المستطاع وبيان الخدمات التى أدوها للدولة ، فهى معلومات رائعة يكمن وراءها جهد بالغ . على أنه قد أتيج لنا — بزيادة التوفر على البحث فى وثائق القلعة وعابدين — أن نكتمل ونضبط ونصحح بعض المعلومات الواردة فى كتاب (البعثات العلمية) (٢) .

وفى خلال ذلك كان العمل فى تنظيم الوثائق المصرية وتنسيقها ووضعها فى متناول الباحثين قد تقدم كثيرا ، حتى اذا حلت الفترة بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ أضيفت الى مكتبة «تاريخ التعليم فى مصر» أربعة كتب باللغات الثلاث : العربية والانجليزية والفرنسية . ومن (المصادفة) أن يكون مؤلفو هذه الكتب جميعا من المعلمين على اختلاف جنسياتهم وثقافتهم .

(١) من أمثلة (الخلط) التاريخي الذى وقع فيه أرمنجون ما ذكره فى ص ٤١ من أن المشايخ فى سنة ١٨٠٥ عزلوا السيد عمر مكرم (باشا مصر) وولوا بدله محمد على !

(٢) يمكن الرجوع لبيان هذه التحقيقات والمراجعات الى الفصول التى عقدها عن البعثات العلمية فى كتبنا عن تاريخ التعليم فى مصر .

وهذه الكتب هي : —

١ — أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي . وقد آتمه مؤلفه في ١٩٣٦ ونشره بالقاهرة في ١٩٣٨ .

2. J. Heyworth-Dunne: An introduction to the history of Education in Modern Egypt. London, 1938.

3. J. Williams : Education in Egypt before British control. Birmingham. 1939.

4. Ibrahim Salama : L'enseignement islamique en Egypte. Son Evolution, son influence sur les programmes modernes. Le Caire. 1939.

ويلحق به مجلد آخر عن المصادر بعنوان :

Bibliographie analytique et critique touchant la question de l'enseignement en Egypte depuis la période des mameluks jusqu'à nos jours. Le Caire. 1938.

والآن فلنلق نظرة مقارنة على هذه الكتب .

ان « تاريخ التعليم في عصر محمد علي » هو أول كتاب — بل هو فيما نعلم الكتاب الوحيد — الذي يكرس كله لتاريخ التعليم في عصر محمد علي وحده ، فضلا عن اعتماده الكلي على الوثائق العربية والتركية المودعة بقسم المحفوظات التاريخية بعابدين ، كما يبدو من حرص المؤلف على ذكر الدفاتر والمجلات التي رجع إليها بأرقامها وتاريخها ومكانها . الخ وإيراده نماذج في ملاحق كتابه . وهكذا وجد المؤلف نفسه أمام (مادة خام) غزيرة تناوّلها بالبحث للمرة الأولى ومنها كون عناصر الصورة التي عرضها للتعليم في عصر محمد علي . وهكذا انفسح المجال أمام المؤلف للتحقيقات الواسعة والتفصيلات الدقيقة والبحوث العميقة التي اكتظ بها هذا الكتاب الضخم ، حتى حظيت كل ناحية من (التعليم في عصر محمد علي) بحظها من الدراسة الشاملة . وانا نعتقد — ومن الصعب حقا أن يتحدث مؤلف عن آثاره ! — أن أبرز نواحي الكتاب :

١ — سياسة محمد علي التعليمية .

٢ - توضيح تطور التعليم في عصر محمد علي وبيان مراحل
الأساسية في ١٨٣٣ ، ١٨٣٦ ، ١٨٤٠ ، ١٨٤٨ .

٣ - تفصيل الكلام على كل معهد من معاهد التعليم وحياة التلاميذ
المدرسية ونظم امتحانهم وعظمتهم . الخ .

٤ - بيان وجوه التأثير المتبادل بين التعليم القديم ممثلا في الأزهر
والمكاتب الأهلية والتعليم الحديث ممثلا في مدارس الحكومة ومكاتبها .

٥ - بعض تحقيقات في موضوع البعوث العلمية في عهد محمد علي .

أما الأستاذ هيورث - دن الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بجامعة
لندن فقد نشر كتابه الذي قصد به أن يكون « مقدمة » لتاريخ التعليم
في مصر الحديثة في سنة ١٩٣٨ بعد أن قضى سنوات بمصر مشغولا
بالتدريس وبغير التدريس وفي خلال ذلك كان يهتم ببعض المخطوطات
العربية القديمة ويجمع المادة الغزيرة التي ألف منها كتابه الذي نحن الآن
بصدده ، والذي انتظم دراسة واسعة لعصر حافل - بل لعصور حافلة -
امتدت من القرن الثامن عشر الى دخول الانجليز مصر في سنة ١٨٨٢ .
ولاشك أن الأستاذ دن قد بذل جهدا كبيرا في اعداد مادة كتابه
وتنسيقها وربط أجزاءها بعضها ببعض وعرضها ، وقد حرص المؤلف
على أن يسند كل حقيقة ذكرها الى مرجعها من الكتب والتقارير
والاحصائيات . كما أنه لم يهمل تماما الناحية الوثائقية ، فحاول أن
(يدخلها) في كتابه الكبير . ولكن من الواضح أن المؤلف لم يبذل
في هذه الناحية من الجهد مثل ما بذله في بحث الكتب والتقارير
المنشورة .

وإذا كان هذا القصور في ناحية البحث الوثائقي لا تبدو خطورته في
العصور التالية لحكم محمد علي وخاصة في عصر اسماعيل الذي يزخر
بالتقارير والمنشورات والاحصائيات المنشورة وكلها مادة غزيرة للبحث ،

فان لهذا القصور — لاشك — خطورته بالنسبة لعصر محمد علي الذي لا يمكن بأى حال من الأحوال تأريخ التعليم فيه — بل تأريخ أية ناحية منه — دون الرجوع الى الوثائق العربية والتركية والأجنبية واستقراؤها في دقة وصبر وأناة . وهذا فيما نرى النقص الواضح في كتاب الأستاذ دن وفي أكثر الكتب الأخرى التي أرخت للتعليم في مصر ونشرت في السنوات العشر الأخيرة . على أن من الانصاف أن نضيف الى ذلك أن الأستاذ هيورث دن قد بذل جهده ليعوض هذا (النقص) بالتوفر على بحث المادة المنشورة والافادة منها في تأليف كتابه .

أما مستر وليمز فقد جذبته — هو الآخر — مهنة التعليم بمصر الى محاولة تأريخ التعليم فيها ، فنشر في سنة ١٩٣٩ كتابه الموجز الذي وقف به — كما فعل زميله دن — عند احتلال الانجليز مصر وسيطرتهم على التعليم فيها . ولكن كتاب وليمز — على ايجازه الشديد قد تناول موضوع التعليم في مصر في مختلف عصورها ، مبتدئا بمصر الفرعونية ومنتها بمصر في عهد الخديويين . ولهذا لم نتوقع أن يظفر عصر محمد علي من هذا كله بأكثر من تلك الصفحات التي أوجز فيها وليمز ما رددته الكتب (العامة) عن مدارس محمد علي وبعثاته . فنحن اذن أمام (مجمل) يقدم صورة عامة لتطور التعليم في مصر ، وهو من هذه الوجهة لا يخلو من فائدة .

والدكتور ابراهيم سلامة صاحب « التعليم الاسلامى بمصر » و « مراجعه » معلم قديم ، جمع بين الثقافة العربية الاسلامية التي تلقاها في الأزهر ودار العلوم والثقافة الغربية التي تلقاها بأوربا ، وحاول أن يؤلف بينهما في ذلك الكتاب ، أو تلك (الرسالة) التي نوقشت أخيرا في جامعة باريس وأجيزت لدرجة الدكتوراه في الآداب . ومن هذه الناحية ينبغي أن يؤخذ هذا البحث بعين الاعتبار . على أن هذه الناحية بعينها موضع النظر ، فهذا بحث وضعه صاحبه — عن موضوع عربى —

بلغة أجنبية ، وتقدم به لجامعة أجنبية وناقشه وأجازه أساتذة من الأجانب ، لا نحسب أنهم يعرفون عن موضوع البحث أكثر مما يعرفه صاحبه ، ولا نظن أن صاحب البحث قد أفاد منهم كثيرا ، الا فيما قد ينتصح به عن أستاذه من أساليب البحث وطرقه . وهذه الاعتبارات كلها — فيما يبدو — هي التي شكلت رسالة الدكتور سلامة على النحو الذي ظهرت به . وكنا نود لو اختار الدكتور لكتابه عنوانا أيسر وأكثر انطباقا لحقيقة الكتاب وموضوعاته . وانا نعتقد — دون أن ندخل في التفاصيل اذ ليس هذا مكانها — أن الدكتور سلامة لو نشر كتابه بالعربية لراجع مادته فحذف منها ما (زاد) على موضوع الكتاب وغير منها ما لا يلائم القارئ (العربي) أو يتفق وحاجاته .

أما الجزء الخاص بالتعليم في عصر محمد على فقد حوى معلومات كثيرة ينقصها كثير من الضبط والتحقيق وخاصة في موضوعين : موضوع انشاء الادارة التعليمية وموضوع البحوث العلمية ، كما أن تصوير سياسة محمد على في التعليم جاء غامضا ، وقد جاء ذلك فيما نعتقد نتيجة لضعف الأساس التاريخي الذي يجب أن يقوم عليه البحث ، فضلا عن القصور الواضح في ناحية البحث الوثائقي على الرغم من تلك الاشارات المبعثرة في هوامش الكتاب الى وثائق من محفوظات عابدين . وانا لنعتقد أن زيادة التوفر على البحث في الوثائق المحفوظة كان قميئا بأن يغير بحث الدكتور سلامة كله من أساسه . بل انا نذهب الى أبعد من هذا فنتمنى لو أن الدكتور ابراهيم سلامة كان قد كرس الجهد العنيف الذي بذله في تأليف هذه الرسالة — ذات الموضوعات المتعددة دون انسجام — لبحث تاريخ الأزهر ، وهو التاريخ الذي لا يزال — حتى بعد ظهور « التعليم الاسلامي في مصر » — غير مكتوب .

تحليل لأهم الوثائق :

وليس غرضنا في هذا المقال أن ندل الباحث على الوثائق التي ينبغي

الرجوع اليها لكتابة « تاريخ التعليم في عصر محمد علي » فقد فعلنا هذا في مكان آخر (١). ولكننا نكتفى بأن نشير الى طائفة من تلك الوثائق لا يمكن كتابة هذا التاريخ الا بالرجوع اليها .

وهذه الوثائق هي :

أولا : اللوائح والنظم التي وضعت لتنظيم التعليم في سنة ١٨٣٦ ، وقد وضعت باللغة الفرنسية أولا ثم ترجمت الى اللغة العربية ، والنسخة الفرنسية طبعت في مجموعة على حدة .

ثانيا : أوامر محمد علي الى الدواوين التي كانت تتبع لها مدارسه وهي : المعية والجهادية والمدارس . فهذه الأوامر تقدم لنا صورة من سياسة محمد علي في التعليم واهتمامه الدائب بمسائله . وهذه الأوامر تجدها في دفاتر المعية ودفاتر مجلس الملكية ومحافظه .

ثالثا : مضابط مجلس (أو شورى) المدارس : وهي تحتوى على تقارير مستفيضة وضعها أعضاؤه عن حالة التعليم في مصر قبل أن ينظم طبقا للوائح ١٨٣٦ والكيفية التي تم بها هذا التنظيم . وهذه المحاضر تجدها في الدفاتر والمحافظ التركية لديوان المدارس .

رابعا : المكاتبات المتبادلة بين ديوان المدارس وفروعه ومدارسه ، وهي تقدم لنا صورة من نشاط ديوان المدارس وحالة المدارس في ذلك العصر وحياة التلاميذ فيها والنظم التي كانوا يخضعون لها والكتب التي كانوا يقرءون ومواد الغذاء والأدوات المدرسية . . . الخ . وهذه المكاتبات تجدها مسجلة في الدفاتر العربية لديوان المدارس .

والآن نحلل جانبا من تلك الوثائق التي نعتقد أنها تقدم — في مجموعها — صورة لطور التعليم في عهد محمد علي . وهي :

أولا : الوثائق المتعلقة بحركة تنظيم التعليم في سنة ١٨٣٦

(١) انظر كتابنا : تاريخ التعليم في عصر محمد علي ص ٧٥٥ - ٧٧٥

ثانيا : لوائح سنة ١٨٣٦

ثالثا : تقرير باعادة تنظيم التعليم في سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١

أولا : الوثائق المتعلقة بحركة تنظيم التعليم في سنة ١٨٣٦ (١) :

يخطئ من يظن أن نشاط حكومة محمد علي في ميدان التعليم لم يبدأ الا بانشاء ديوان المدارس في سنة ١٨٣٦ ، اذ الواقع أن المدارس التجهيزية والخصوصية التي عاشت الى نهاية عصر محمد علي أو بعد عصر محمد علي انما أنشئت قبل ١٨٣٦ ، أما المدارس الابتدائية (أو مكاتب المتديان) فقد أنشئ أكثرها في سنة ١٨٣٣ . فلما وضعت لوائح ١٨٣٦ ألغى عدد منها ونظمت المكاتب الباقية طبقا لتلك اللوائح . فهذه اللوائح اذن لم تنشئ مدارس أو مكاتب جديدة - وان استخدمت فيها أحيانا كلمة الانشاء - وانما نظمت مدارس ومكاتب كانت قائمة .

وأهم وثيقة توضح الأهداف والخطوات التي سارت فيها عملية (التنظيم) هذه كتاب وجهته المعية الى السرعسكر (القائد العام للجيش ابراهيم باشا) في ١٩ رمضان ١٢٥١ (٢) . ويؤخذ من هذا الكتاب مايلي :

١ - ان حركة التنظيم بدأت بصدور أمر من محمد علي بتشكيل (لجنة عامة) للنظر في شئون المدارس رئيسها مختار بك وأعضاؤها فريق من مديري المدارس الخصوصية وأساتذتها . وهذه اللجنة ليست دائمة ، وانما هي مؤقتة تنتهي بانتهاء المهمة التي وكلت اليها : وهي وضع اللوائح لتنظيم التعليم . وهذه حقيقة يجهلها كثير ممن كتبوا ويكتبون في تاريخ التعليم في مصر ، اذ أنهم يخلطون بين هذه اللجنة - ذات المهمة المؤقتة - ومجلس (أو شورى) المدارس ؛ وهو الهيئة الأخرى الدائمة

(١) المصدر السابق ص ٩٣ - ١٢٢

(٢) سجل ٢١٢ (عابدين) ص ٢٩ رقم ١٧٧ في رمضان ١٢٥١ . وقد

نشرنا ترجمة هذا الكتاب في الثاني من كتابنا ص ٦٧٥ - ٦٧٦

التي كان نشاؤها نتيجة لمداولاته وقرارات اللجنة الأولى .

٢ - نظرت اللجنة العامة الى التعليم على اختلاف معاهده على أنه يؤلف نظاما واحدا مترابط الأجزاء يعد الطالب في مراحل ثلاثة : ابتدائية وتجهيزية وخصوصية . ووضعت اللجنة لائحة لكل مرحلة ، كما وضعت لائحة عامة تنتظم أمر المدارس جميعا .

٣ - وبوضع تلك اللوائح انتهت مهمة اللجنة العامة لتنظيم التعليم ، ولكن رؤى أن المدارس والمكاتب تحتاج بعد تنظيمها الى هيئة فنية تقوم على الاشراف عليها وخاصة خلال السنوات الأولى من تنظيمها . وهذه الهيئة الفنية لم تكن متوافرة في ديوان الجهادية التي كانت المدارس تابعة له . وبذلك ظهرت الحاجة ماسة الى تنظيم العلاقة بين ديوان الجهادية والمدارس ، فأمر محمد علي « بتشكيل لجنة من حبيب أفندي والباشا ناظر الجهادية والباك الخزينة دار ومختار بك ناظر مجلس الملكية وحسين بك خزينة دار الجهادية فاجتمعوا بديوان المعاونة لتنظيم ماهو معلوم من تبعية هذه المدارس لديوان الجهادية » .

٤ - « وبعد بحث طويل في هذا الصدد - يستطرد كتاب المعية الى ابراهيم باشا - وافقوا على اقامة لجنة مؤلفة من بضعة رجال من خريجي مدارس أوروبا لتتولى المحافظة على النظام المزمع قبوله ولتبحث فيما سيعرض عليها دواما من أمور القراءة والكتابة والتعليم والتعلم الخاصة بالمدارس » .

وهذه اللجنة « الدائمة » التي أنشئت لتعرض عليها الشؤون الفنية الخاصة بالمدارس هي ما عرفت بعد ذلك باسم « شورى المدارس » أو « مجلس المدارس » . وقد شكل برياسة مختار بك وثلاثة أعضاء دائمين وينضم اليها أعضاء استشاريون كلما دعت الحاجة . والمطلع على محاضر جلسات شورى المدارس يقدر الجهود الرائعة التي بذها أعضاؤه

لتنظيم المكاتب والمدارس ورفع مستواها ، مع الاستعانة بالهيئات الفنية والادارية التي أنشئت وأهمها هيئات التفتيش الفنى والصحي .

٥ - ولكن معاهد التعليم ظلت بعد انشاء شورى المدارس تابعة — من الوجهة الادارية التنفيذية — لديوان الجهادية ، واستفحل النزاع بين الهيئتين ، ورفعت التقارير عن هذا النزاع الى محمد على فرأى أن المدارس قد اكتملت شخصيتها وتعددت شئونها بحيث يحق لها الآن أن تتحرر من ديوان الجهادية ، فيكون لها ديوان خاص « تبصم فيه قراراتها » . وبفحص السجلات التركية لديوان المدارس ظهر أن الأمر الرسمى لمحمد على بانشاء ديوان المدارس قد صدر فى أوائل شهر ذى القعدة (أو على التحديد بين اليومين الأول والخامس منه) من سنة ١٢٥٢ (فبراير ١٨٣٧) . أما شورى المدارس فقد ظل قائماً بعد ذلك نحو ثلاثة أشهر ثم وقفت جلساته ، واستمر ديوان المدارس قائماً حتى ألقى فى حكم سعيد باشا ، ثم أعيد تشكيله فى أول حكم اسماعيل باشا .

ثانياً — لوائح سنة ١٨٣٦ :

وضعت هذه اللوائح — كما قلنا — اللجنة العامة التى شكلت برياسة مختار بك لتنظيم التعليم فى سنة ١٨٣٦ ، وقد وضعت أولاً باللغة الفرنسية ثم ترجمت الى التركية والعربية ، ووزعت على المدارس لتسير طبقاً لها . وقد أعيانا البحث عنها كاملة فى محفوظات عابدين والقلعة والمكتبات العامة ، فلم نجد منها الا لائحة للتعليم الابتدائى فى كتيب بدار الكتب المصرية يضم نصاً تركيا وآخر عربياً ، كما عثرنا على النص العربى أو الترجمة العربية بأحد دفاتر مجموعة الترتيبات والوظائف بمحفوظات عابدين^(١) ، وكذلك عثرنا بدار الكتب المصرية أيضاً على قوائم مطبوعة بمرتبات

(١) نشرنا الترجمة العربية للائحة التعليم الابتدائى فى كتابنا

موظفى وتلامذة المدارس وتعييناتهم وملابسهم وأدوات غذائهم ومنامهم الخ (١) .

وقنعنا — حين كنا نضع كتابنا فى تاريخ التعليم فى عصر محمد على — بما وجدناه من تلك اللوائح فى ذلك الوقت ، مع الاستفادة من الملخصات التى أوردها هامون وبورنج وغيرهما للوائح الأخرى المفقودة ، وبعد أن تم نشر الكتاب فى سنة ١٩٣٨ عثرنا على نسخة من المجموعة الفرنسية للوائح ١٨٣٦ كاملة فى مكتبة المجمع المصرى ، وها نحن نعرض لها بالتحليل :

عنوان المجموعة : «لوائح وافق عليها وزير المعارف العمومية لتنظيم المدارس فى حكم محمد على» (٢) . وهى مطبوعة بباريس فى تاريخ غير مذكور . وتبدأ بمقدمة قصيرة — لا تخلو من الخطأ (٣) — عن أمر محمد على بتشكيل لجنة لتنظيم المدارس القائمة ، فقدمت إليه بعد عمل دقيق تلك اللوائح التى انتظمتها تلك المجموعة . وأعربت تلك المقدمة — ونحن نجعل كاتبها — عن الأمل فى أن تؤتى تلك اللوائح أطيب النتائج ، ولأهميتها جمعت فى تلك الكراسة خشية «ضياعها أو إهمالها» .

قامت تلك اللوائح على قاعدتين أساسيتين حرصت اللجنة على تطبيقهما فى كل ناحية :

الأولى : أن تخضع المدارس جميعا من لوز واحد لنظام واحد فى كل شىء : فالكتب التى يقرؤها تلاميذ الفرقة الواحدة واحدة وكذلك الغذاء الذى يتناولونه واللباس الذى يلبسونه والامتحانات التى يؤدونها . الخ .

(١) نشرنا هذه القوائم فى كتابنا ص ٦٨٦ - ٦٩٢

(٢) وعنوان المجموعة بالفرنسية :

Règlements approuvés par le Ministre de l'Instruction Publique pour l'organisation des écoles sous Mohammed Ali.

(٣) جاء فى المقدمة أن أول مدرسة أنشئت بمصر هى مدرسة الطب بأبى

زعبل فى سنة ١٨٢٧ وليس هذا بصحيح .

الثانية : أن تخضع معاهد التعليم جميعا لاشراف شورى المدارس ، وبذلك كانت تلك اللوائح الأساس الذى قام عليه النظام . المركزى فى ادارة التعليم ، حتى اذا أنشئ ديوان المدارس ورث هذا السلطان المركزى عن شورى المدارس وتمسك به وتوسع فى تطبيقه .

تنقسم تلك المجموعة من اللوائح الى أقسام :

القسم الأول : لائحة عامة لتنظيم التعليم من ٥٧ مادة : ٣٩ مادة منها تنظم مراحل التعليم الثلاثة مع بيان أغراض كل مرحلة ومعاهدها ، مع أحكام عامة عن ضرورة توحيد الكتب الدراسية وسائر النظم المدرسية التى يخضع لها الطلاب .

ثم تنتقل اللائحة الى الحديث عن «المجلس الأعلى للمعارف العمومية» أو «شورى المدارس» وله «الادارة العامة والاشراف الأعلى على جميع المدارس المدنية والعسكرية ، فى كل النواحي الادارية والتأديبية والتعليمية وذلك بتطبيق اللوائح وتفقد المدارس فى زيارات دورية وغير دورية والنظر فى التقارير التى يرفعها اليه نظار المدارس ومدبروها ورياسة لجان امتحانها» .

وبلى ذلك قوائم بمراتب موظفى وتلامذة المدارس وتعييناتهم وملابسهم . . . الخ . وقد أشرنا الى عثورنا على نسخة من تلك القوائم باللغة العربية ونشرها فى ملحقات كتابنا .

القسم الثانى : لائحة التعليم الابتدائى من ٢٧ مادة . وبما يلفت النظر أن النسخة الفرنسية التى نحن بصدها — وهى الأصل — لا تختلف كثيرا عن الترجمة العربية السقيمة التى عثرنا عليها على حدة بدار الكتب ومحفوظات عابدين ، الا أنها أدق تعبيرا وأكثر تنسيقا .

نظمت اللائحة أمر التعليم الابتدائى بمصر ، فعينت عدد مدارسه ومكاتبه بالقاهرة والأقاليم وحددت عدد طلابها وكيفية قبولهم ومدة

الدراسة ومواردها وهيئة التدريس والادارة بها والعقوبات التأديبية ونظام التفتيش والامتحانات .

القسم الثالث : لائحة التعليم التجهيزى من ٣٦ مادة : جرت على منوال لائحة التعليم الابتدائى، فحددت عدد المدارس التجهيزية والغرض منها وسنوات الدراسة ومواردها وهيئات التدريس والادارة والتطبيب بها والامتحانات . الخ ، بما يتفق وارتفاع مستواها عن مستوى المدارس الابتدائية ، فأدخلت النظام العسكرى بها ، وقسمت الطلاب الى سرايا وبلوكات وأقامت منهم رؤساء يساهمون مع الضباط فى قيادة الطلاب والاشراف على سلوكهم ، وأنشأت فى المدرسة مجلسا للتعليم والتأديب من مدير المدرسة وبعض أساتذتها .

ثالثا - الوثائق الخاصة باعادة تنظيم التعليم فى سنة ١٨٤٠ -

١٨٤١ (١) :

فى سنة ١٨٤٠ بدت الحاجة ماسة الى اعادة النظر فى النظام التعليمى على ضوء التجربة التى مرت بها معاهد التعليم منذ نظمت للمرة الأولى فى سنة ١٨٣٦ وعلى ضوء حاجات البلاد الجديدة : اذ وضح أن مكاتب ومدارس المبتديان أخذت تخرج من التلاميذ أكثر من حاجة المدرسة التجهيزية ، كما وضح أن دوائر الحكومة عجزت عن أن تستنفد كل خريجي المدارس الخصوصية ، لهذا اتجهت الرغبة الى وضع نظام جديد للتعليم يحقق ما تنشده الحكومة من اقتصاد لملها من ناحية و (حبك) للنظام التعليمى من ناحية أخرى .

وأهم الوثائق المتعلقة بالتنظيم الجديد وثيقتان تدلان على المراحل التى تمت فيها حركة التنظيم هذه :

الأولى : هى الأمر العالى الذى أصدره محمد على فى ٢٤ شعبان

(١) انظر كتابنا : تاريخ التعليم فى عصر محمد على ص ١٢٣ - ١٣٦

سنة ١٢٥٧ (١) بالموافقة على « الترتيب الذى وضعته اللجنة المنعقدة بحضور نجلنا الباشا السرعسكر لأجل ديوان المدارس . . . وان القرار الصادر منها بالغاء مكاتب المتديان الكائنة بالأقاليم وبالسيدة زينب ومدرسة الموسيقى الغاء تاما والغاء مدرسة التجهيزية أيضا وتوزيع التلاميذ على آليات البيادة والسوارى والطوبجية وارسال الضباط الى ديوان معاومتنا لاستخدام من يصلح منهم فى المصالح ورفت بعض الخدمة من المدارس الأخرى . . . »

ويضيف « هامون » الى ذلك أن الالغاء شمل أيضا المدارس الخصوصية ، « وقد نتج عن الغاء المدارس احساس عميق مؤلم » . وهكذا ألغيت معاهد التعليم جميعا .

على أنه يبدو أن قرار الحكومة بالغاء المدارس لم يكن نهائيا ، وأنها إنما كانت تهدم لتبنى من جديد ، اذ سرعان ما شكلت لجنة أخرى بديوان المدارس ، كان من أعضائها ستة من أعضاء اللجنة الأولى التى نظمت التعليم فى سنة ١٨٣٦ ، لهذا ليس غريبا أن نرى لجنة سنة ١٨٤١ تحتفظ للنظام التعليمى بالأسس العامة التى أقيم عليها فى سنة ١٨٣٦ .

أكبت اللجنة الجديدة على العمل ، فأخذت « تنظر فى أمر المكاتب الابتدائية والمدرسة التجهيزية الملغاة جميعا فيقتصر منها على فتح العدد الذى تمش الحاجة الى فتحه سواء فى القاهرة أو فى الأقاليم باعتبار هذه المدارس أصلا وأساسا للمدارس الخصوصية » . وراحت تبحث المدارس الخصوصية مدرسة بعد أخرى على ضوء حاجة الدولة الى خريجها وعلى ضوء ما حققته المدرسة من نتائج . وخرجت اللجنة من هذه الدراسة الدقيقة بتقرير قيم نال موافقة ولى النعم (١) ، وهو (الترتيب) الذى نظم التعليم فى مصر فى السنوات الباقية من عصر

(١) نشرنا نص هذا الأمر العالى فى ملحقات كتابنا ص ٧٣٨ .

محمد على (١٨٤١ - ١٨٤٨) . والحق أن عمل اللجنة كان شاقا
والتيارات التي تتجاذبها متباينة : فبينما كانت تضع نصب أعينها « التحرز
من ابتداع زائد النفقات » تمشيا مع السياسة العامة للدولة في ذلك
الوقت ، كانت في الوقت نفسه جد حريصة على أن يظل النظام التعليمي
الذى حشدت له الجهود وبذلت الأموال سنين طويلة سليما قائم الأركان .
احتفظت اللجنة بمراحل التعليم : الابتدائية والتجيزية والخصوصية ،
ولكنها قصت أطرافها فأنقصت عدد طلاب المدارس الخصوصية ، فسرحت
الفاشلون منهم وصرف بعض أساتذتها ، باستثناء مدرسة المهندسخانة
التي رأت اللجنة أن « من البدهة أنه كلما تقدمت البلاد زادت حاجتها
الى المهندسين ، فلم تر من الحكمة أن تجعل هذه المدرسة أصغر وأشد
اختصارا مما هي عليه الآن » . وأبقى على المدرسة التجيزية بعد أن
أنقص عدد تلامذتها وضمت الى مدرسة الألسن كقسم منها . أما المكاتب
الابتدائية فهي التي أصابها الضربة حقا : فقد رأت اللجنة أن تغلق
جميعا ، عدا مدرسة ابتدائية بالقاهرة وأربعة مكاتب بالأقاليم بحيث تكفى
فقط لامداد المدرسة التجيزية بالتلاميذ . وهكذا اختفت « مكاتب
المبتدیان » الأميرية وتركت المجال للمكاتب الأهلية القائمة منذ قديم .

وتمشيا مع خطة الاقتصاد أنقصت مرتبات التلاميذ في سائر المدارس
وأعيد النظر في تعييناتهم . وأعادت اللجنة تنظيم ديوان المدارس ،
فنسقت أقلامه وأنشأت قلما جديدا للترجمة من خريجي مدرسة الألسن .

أحمد عزت عبد الكريم